

زكاة العملات الورقية في الفقه الاسلامي *Zakat on paper currencies in Islamic jurisprudence*

قاسم كريم عبد الله الدحيدحاوي Qasim Karim Abdullah

أ.د. صادق حسن الطفيلي Prof. Dr. Sadiq Hassan Al-Tufaili

كلية الفقه / جامعة الكوفة Faculty of Jurisprudence / University of Kufa

ali.lmam.com@gmail.com

ملخص

يعرض البحث بيان مفهوم الزكاة في اللغة والاصطلاح ثم الادلة المعتمدة في وجوب زكاة النقدين والشرائط المعتبرة في تعلق الزكاة بالنقدين، ثم اقوال الفقهاء في حكم تعلق الزكاة في العملات الورقية والرأي الراجح من عدم تعلق الزكاة في العملات الورقية الا على القول بالولاية العامة للفقهاء.

الكلمات المفتاحية: الزكاة، العملات الورقية، الفقه، النقدان، النصاب

Abstract

The research deals with an explanation of the concept of zakat in language and terminology, then the approved evidence regarding the obligation of zakat on both currencies and the conditions considered in attaching zakat to the two currencies, then the statements regarding the ruling on attaching zakat to paper currencies with the sayings of the jurists, and what the research concludes is that zakat is not attached to paper currencies except according to the statement of general jurisdiction. For the jurist.

Keywords: zakat, paper currencies, jurisprudence, money, quorum



العدد: 47
السنة: 19
1445 هـ / 2024 م



زكاة العملات الورقية في الفقه الإسلامي

مقدمة:

الحمد لله على جميل افعاله، وعظيم صفاته، والصلاة والسلام على خير مخلوقاته، سيد انبيائه ورسله محمد الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين. ان وجوب الزكاة ضرورة من ضروريات الدين على كل مكلف مع اجتماع الشرائط المعتبرة في وجوبها بلا اشكال عند جميع المسلمين للنصوص الشرعية الدالة على ذلك من الكتاب والسنة التي نصت على وجوبها في اصناف تسعة ولا خلاف في ذلك الا ان الكلام وقع في العملات الورقية التي ظهرت بعد عصر التشريع هل تتعلق بها الزكاة كما اوجبها الشارع المقدس في النقيدين او لا؟ من هنا جاء هذا البحث لبيان المسألة والوقوف على اقوال الفقهاء فيها.

المبحث الاول: الزكاة، مفهومها، أدلتها، شرائط اعتبارها في النقيدين

المطلب الاول: مفهوم الزكاة لغة واصطلاحاً

أولاً: الزكاة لغة: من (زكى) الزاي والكاف والحرف الْمُعْتَلُّ أَصْلٌ يُدُلُّ عَلَى نَمَاءٍ وَزِيَادَةٍ، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا مِمَّا يُرْجَى بِهِ زَكَاةُ الْمَالِ، وَهُوَ زِيَادَتُهُ وَنَمَاؤُهُ، وتأتي لمعان عدة: (ظ: ابن فارس، 1404هـ، 17/3، ابن منظور، 1405هـ، 358/14)

١. بمعنى الاداء فيقال: زكى ماله اي ادى عنه زكاته

٢. المدح فيقال: زكى نفسه اي مدحها

٣. التطهير قال تعالى: ﴿تُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ {التوبة: 130} بمعنى تطهيرهم بها.

٤. وتأتي بمعنى التصديق، تزكى اي تصدق

ثانياً: الزكاة اصطلاحاً لها تعاريف عدة:

1. عرفها المحقق الحلي في المعتمد بقوله: (اسم لحق يجب في المال يعتبر في وجوبه

النصاب) (المحقق الحلي، 1409هـ، 485/2).



العدد: 47
العدد: 19
1445هـ / 2024م

قاسم كريم عبد الله الدخيد حواي، أ.د. صادق حسن الطنيلي

2. وعرفها الشهيد الاول بأنها: (قدر معين يثبت في المال، أو في الذمة للطهارة والنماء) (الشهيد الأول، 1412، 275).

3. وعرفت بأنها: (صدقة مقدرة بأصل الشرع ابتداءً) (الشهيد الثاني، 1423هـ، 356/1).

الظاهر من هذه التعاريف اختلاف التعابير عن الزكاة فتارة يلحظ الاسم باعتباره حاك عن الزكاة، وأخرى يلحظ المقدار فتعرف بأنها قدر معين، وتارة أخرى يلحظ في تعريفها نفس الزكاة فيعبر عنها بالصدقة، وهذا الاختلاف في التعريف لا يضر، ذلك أن الملحوظ من ورائها بيان المعنى في الجملة وهو حاصل على كل تقدير.

المطلب الثاني: ادلة وجوب الزكاة في النقيدين

هنالك ثلاثة ادلة لتعلق وجوب الزكاة في النقيدين:

الدليل الاول: الكتاب الكريم قال تعالى: (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) {التوبة: 103}.

الدليل الثاني: الروايات منها

صحيح عبد الله بن سنان عن الإمام الصادق (عليه السلام) (ظ: البحراني، د ت، 3/12): لما نزلت آية الزكاة (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها) في شهر رمضان فأمر رسول الله (صلى الله عليه وآله) مناديه فنأدى في الناس: (إن الله تبارك وتعالى قد فرض عليكم الزكاة كما فرض عليكم الصلاة - إلى أن قال - ثم لم يتعرض لشيء من أموالهم حتى حال عليهم الحول من قابل فصاموا و أفطروا فأمر مناديه فنأدى في المسلمين: ايها المسلمون زكوا أموالكم تقبل صلاتكم، قال: ثم وجه عمال الصدقة وعمال الطسوق، الطسق، ضريبة توضع على الخراج، (الحر العاملي، 1414هـ، 9/9). فإن الرواية ظاهرة في تشريع وجوب الزكاة على المسلمين.



العدد: 47
السنة: 19
1445 هـ / 2024 م



الدليل الثالث: إن وجوب الزكاة من ضروريات الدين ومنكرها مع العلم بها كافر
بل في جملة من الأخبار أن مانع الزكاة كافر (اليزدي، 1404هـ، 6/4).

المطلب الثالث: الشرائط المعتبرة في وجوب الزكاة

اشتراط في وجوب زكاة النقيدين مضافاً الى الشرائط العامة ثلاثة شرائط (ظ:
المحقق الحلي، 1409، 113/1، الجواهري، 182/15، الحكيم، 1390هـ، 420/1،
الخوئي، 360/1):

الشرط الاول: الحول، يعتبر أن يكون النصاب موجوداً في تمام الحول على ملك
مالكه واجدا للشرائط فلو نقص في أثناؤه أو الغيت السكة بالسبك من اجل الفرار
من الزكاة فلا تجب، نعم لو ابدلت السكة بسكة اخرى سواء كانت ذهبية او فضية لا
يضر في ثبوت الوجوب.

الشرط الثاني: أن يكونا مضروبين بسكة المعاملة، تكون الدينان والدرهم نقدًا
رائجاً مضروباً بسكة المعاملة، فإن كان من الحلي التي لم تنقش بسكة المعاملة لا تجب
فيها الزكاة، ونقل صاحب الجواهر الاجماع عليه بقوله: ("كونهما مضروبين" من
سلطان الوقت أو مماثله "دينان أو دراهم منقوشين" بلا خلاف أجده فيه كما اعترف
به بعضهم، بل في الغنية والتذكرة والمدارك ومحكي الانتصار الاجماع عليه)
(الجواهري، 180/15).

الشرط الثالث: بلوغ النصاب، إن لكل من النقيدين نصابان النصاب الاول في
الدينان أن تبلغ عشرون ديناراً وزكاته نصف دينار ولا زكاة في ما كان دون العشرين
والثاني في كل اربعة تزيد على العشرين ربع عشرها، اما النصاب الاول في الفضة مائتا
درهم وزكاتها خمسة دراهم واذا كان دون ذلك فلا زكاة فيها، والثاني في كل اربعين درهما
زادت على المائتين، درهم واحد.



العدد: 47
السنة: 19
1445هـ / 2024م

قاسم كريم عبد الله الدجيد حاوي، أ.د. صادق حسن الطنيلي

ويعتبر ان يكون متمكنا من النصاب طوال الحول فلو لم يكن المكلف متمكنا من التصرف في امواله خلال الحول لا تجب فيها الزكاة كاملا الغائب عن صاحبه، وبناء على النظرية السندية فإن العملات الورقية سندات حاكية عن رصيد مودع لدى الجهة المصدرة لا يمكن التصرف به الا عند الطلب فلا تجب الزكاة فيها كونها حاكية عن رصيد غير متمكن من التصرف به تمام الحول.

أما مقدار نصاب الذهب عند الجمهور فقد اختلفوا فيه على ثلاثة اقوال (القرطبي، 1425هـ، 16/2):

القول الاول: إذا بلغت اربعين دينارا فيها ربع عشرها دينار واحد.

القول الثاني: إن نصاب الذهب عشرون دينارا وزناً التي تعادل قيمتها مائتي درهم، وهو ما عليه المشهور من الجمهور.

القول الثالث: ليس فيها زكاة إلا إذا بلغ صرفها مائتي درهم او قيمتها فزكاتها ربع عشرها اما إذا بلغت اربعين دينارا كان الاعتبار بها وليس بالدرهم.

اما نصاب الفضة فاتفق الجمهور على ان نصاب الفضة خمس أواق لقول النبي ص: (ليس فيما دون خمس اواق من الورق صدقة) (مالك، 1412هـ، 253/1).

المبحث الثاني: حكم زكاة العملات الورقية

هنالك قولان في حكم تعلق الزكاة بالأوراق الاعتبارية:

القول الاول: لا تجب الزكاة في العملات الورقية، ذهب الى هذا القول مشهور الامامية (الروحاني، 1414هـ، ص35)، واستدل له بأدلة عدة:

الدليل الأول: استفاضة الروايات الى حد التواتر على ان الزكاة لا تجب الا في تسعة أصناف دون غيرها (الجواهري، د. ت، 65/15) وعد صاحب الوسائل باباً مستقلاً أسماه (وجوب الزكاة في تسعة أشياء: الذهب والفضة والإبل والبقر والغنم،



العدد: 47
السنة: 19
1445هـ / 2024م



والحنطة والشعير والتمر والزبيب وعدم وجوبها في شيء سوى ذلك من الحبوب وغيرها) (الحر العاملي، 1414هـ، 53/9) ومن هذه المرويات:

1. عن أبي بصير والحسن بن شهاب عن أبي عبد الله (ع): (قال: وضع رسول الله صلى الله عليه وآله الزكاة على تسعة أشياء وعفى عما سوى ذلك على الذهب والفضة والحنطة والشعير والتمر والزبيب والإبل والبقر والغنم) (ظ: الطوسي، الاستبصار، 2/2، الحر العاملي، 1414هـ، 36/6).

2. علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن زرارة، ومحمد بن مسلم وأبي بصير، وبريد بن معاوية العجلي، وفضيل بن يسار، عن أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام) قالوا: (فرض الله الزكاة مع الصلاة في الأموال وسنها رسول الله صلى الله عليه وآله في تسعة أشياء -وعفا رسول الله عما سواهن- في الذهب والفضة والإبل والبقر والغنم والحنطة والشعير والتمر والزبيب وعفا عما سوى ذلك) (الكلي، 1363هـ، 509/3، الطوسي، الاستبصار، 3/2).

3. ما روي عن الحلبي عن أبي عبد الله (ع) قال: (سئل عن الزكاة فقال: الزكاة على تسعة أشياء على الذهب والفضة والحنطة والشعير والتمر والزبيب والإبل والبقر والغنم وعفا رسول الله صلى الله عليه وآله عما سوى ذلك) (الحر العاملي، 1414هـ، 36/6).

4. عن محمد بن الطيار قال: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عما يجب فيه الزكاة فقال: في تسعة أشياء: الذهب والفضة والحنطة والشعير والتمر والزبيب والإبل والبقر والغنم، وعفا رسول الله صلى الله عليه وآله عما سوى ذلك، فقلت: أصلحك الله فان عندنا حبا كثيرا قال: فقال: وما هو؟ قلت الأرز قال: نعم ما أكثره فقلت: أفیه الزكاة؟ قال: فزبرني قال: ثم قال: أقول لك ان رسول الله صلى الله عليه وآله عفا عما سوى ذلك وتقول لي ان عندنا حبا كثيرا أفیه الزكاة) (الطوسي، التهذيب، 4/4).



العدد: 47
الصفحة: 19
1445هـ / 2024م

5. عن علي بن الحسن بن فضال، عن جعفر بن محمد بن حكيم، عن جميل بن دراج، عن أبي عبد الله وأبي الحسن (عليهما السلام) (أنه قال: ليس في التبرزكاة إنما هي على الدنانير والدراهم) (الحر العاملي، 1414هـ، 156/9)، الدالة على أن الزكاة تتعلق في خصوص الذهب والفضة المسكوكين وليس كل ذهب وفضة.

أما الروايات الدالة على ثبوت الزكاة في كل ما يكال أو يوزن أو ما أنبتت الأرض إلا الفواكه ما رواه زرارة قال: (قلت لأبي عبد الله (ع): في الذرة شيء فقال: في الذرة والعدس والسلت والحبوب فيها مثل ما في الحنطة والشعير وكل ما كيل بالصاع فبلغ الأوساق التي يجب فيها الزكاة فعليه الزكاة) (الطوسي، التهذيب، 65/4) المشهور حملوها على الاستحباب جمعا بينها وبين ما دل من الروايات على الحصر في الاصناف التسعة (الخوئي، 1413هـ، ص138).

الدليل الثاني: الاجماع، إن الاجماع قائم على أن الزكاة تجب في الاصناف التسعة دون غيرها وهو ما صرح به صاحب الغنية بقوله: (فزكاة الأموال تجب في تسعة أشياء... ولا تجب فيما عدا ما ذكرناه، بدليل الإجماع) (ابن زهرة الحلبي، 1417هـ، ص115).

الدليل الثالث: لوقيل بتعلق الزكاة بالعملات الورقية فلا بد من تحديد نصاب لزكاتها، بالمصير لأحد امرين، أما أن الشارع عين نصاباً لها أو أنه عين نصاباً لمطلق النقد ليشمل العملات الورقية ويكون كل من النقدين مصداقاً له، إلا أن شيئاً من هذا القبول لم يحصل، إذ لم يحدد الشارع نصاباً خاصاً بالعملات ولا لمطلق النقود ليكون شاملاً للنقدين بل عكس ذلك فإن الشارع حدد لكل من النقدين نصابه المستقل الذي يكشف أن الحكم خاص بهما ولا يشمل العملات الورقية (حسن الجواهري، 1427هـ، 218/2).



العدد: 47
العدد: 19
العدد: 1445 هـ / 2024 م



الدليل الرابع: دلالة الروايات على عدم انكسار النصاب بأحد النقيدين اذا كان من النقد الآخر فلو لم يتحقق النصاب من الدنانير الذهبية الا بتميمه من الدراهم الفضية لا تجب فيه الزكاة شرعا اي ان الشارع جعل لكل من النقيدين نصابا مستقلا خاصا، فلو فرضنا ان كلا من الدنانير والدراهم لا يشكل نصاب بالاستقلال ما لم يتم احدهما الآخر فانه لا يصدق عليه نصابا شرعيا وان كان المجموع يحقق مقدار النصاب الكاشف عن خصوصية في جعل النصاب لكل من النقيدين فما بالك اذا كان الجنس مختلف كالعملات الورقية فيجزم معه عدم ارادة الشارع له (كاظم الحائري، ص44).

الدليل الخامس: الجزم بان ملاك وجوب الزكاة في النقيدين هو سد احتياجات الفقراء والحاجات الاجتماعية لا يمنع من ورود احتمال وجود ملاك آخر الى جنبه هو المنع من الركود من خلال اكتناز النقيدين الذي يؤدي الى اختلال في الاقتصاد القائم آنذاك، لأجله جعل الاسلام ضريبة على من يكتنزهما كونهما يتميزان بالمحدودية، بخلاف العملات الورقية التي تتميز بغير المحدودية الى درجة ان اكتناز البعض لها لا يؤدي الى اختلال الاقتصاد العام القائم عليها من هنا لا داعي لتعلق الزكاة في العملات الورقية لانتهاء ملاك اعتبارها في النقيدين (الجواهري، 1427هـ، 2/218).

الدليل السادس: التسليم بتعلق الزكاة بالعملات الورقية الراجعة الا انه يشكل عليه بعدم ترتب ثمرة فقهية هامة، من جهة عدم مضي الحول عليها وهي في يد المالك لانهم في الغالب يودعونها في البنوك بعنوان القرض قال: (حتى مع فرض وجوب الزكاة في كل نقد رائج، وتسليم شمول الزكاة للنقود الورقية أيضاً، فإنه مع ذلك لا يجب دفع شيء منها، لأن الناس في الغالب يودعون أموالهم البنوك من دون مضي الحول عليها وهي في أيديهم، كما هو شرط تعلق الزكاة) فلا يتحقق الغرض منها سد حاجة الفقراء (ظ: ناصر الشيرازي، 5-72/6).



العدد: 47
السنه: 19
1445هـ / 2024م

قاسم كريم عبد الله الدحيدحاوي، أ.د. صادق حسن الطنيلي

القول الثاني: تجب الزكاة في العملات الورقية

هنالك صورتان في القول بتعلق الزكاة بالعملات الورقية:

الصورة الاولى: ان الزكاة تتعلق بالعملات الورقية في أصل التشريع

واستدل لهذه الصورة بأدلة عدة:

الدليل الاول: الغاء الخصوصية

لقد استدل على ثبوت الزكاة في النقدين بروايتين:

١. ما روي عن الحسن بن عليّ الوشاء عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) (قال: قيل لأبي عبد الله (عليه السلام): لأي شيء جعل الله الزكاة خمسة وعشرين في كلّ ألف ولم يجعلها ثلاثين؟ فقال: إنّ الله عزّ وجلّ جعلها خمسة وعشرين أخرج من أموال الأغنياء بقدر ما يكتفي به الفقراء، ولو أخرج الناس زكاة أموالهم ما احتاج أحد) (الحر العاملي، 1414هـ، 9/146).

٢. المروي عن الأحول (أنّه سأل أبا عبد الله (عليه السلام): كيف صارت الزكاة من كلّ ألف خمسة وعشرين درهماً؟ فقال: إنّ الله عزّ وجلّ حسب الأموال والمساكين فوجد ما يكفيهم من كلّ ألف خمسة وعشرين، ولو لم يكفيهم لزادهم) (الحر العاملي، 1414هـ، 9/147).

فإن دلالة الروايتين ظاهرة في الاختصاص بالنقدين؛ لأنّ الخمسة والعشرين في الألف تمثل واحد من كل أربعين وهو لا يكون إلا في النقدين دون الانعام والغلات، ويستظهر من ذلك ان زكاة الواحد من الأربعين يكفي لسد حاجة الفقراء، وذكر النقدين لا لخصوصية فيهما وانما ما باب كونهما يمثلان النقد الراجح في ذلك الزمان وحيث اصبحت العملة الراجح اليوم العملات الورقية فتجب فيها الزكاة. (ظ: الحائري، 1428هـ، 1/281).



العدد: 47
السنّة: 19
1445هـ / 2024م



يمكننا الإشكال عليه: احتمال الخصوصية للمورد فلا يمكن التعدي الى غيره بل يستفاد من الرواية المتقدمة أن هنالك خصوصية للنقدين، فلا يمكن التعدي بإلغاء الخصوصية للمورد، ثم إن المستدل لم يذكر وجهًا لإلغاء الخصوصية.

الدليل الثاني: إن العملات الورقية هي حوالة على ما تحكي عنه من النقود المودعة لدى البنك فليس لها الموضوعية، فضلاً عن القيمة، والمالك لها مالك للنقدين حقيقة (منتظري، 280/1). ويمكننا الإشكال عليه: إن العملات الورقية أصبحت لها الموضوعية في هذه الاعصار ولها قيمة مستقلة ولا تمثل حوالة على النقود المودعة في البنوك، وتقدم الوجه في هذا الامر اذ قلنا لو كانت حوالة لاستلزم بطلان المعاملة على من لا يعلم ما بإزائها من النقود وللزم بتلفها ان تبقى ذمة المدين مشغولة للدائن كونها لا تمثل سوى اوراق حاكية عن المال المتعلق في الذمة. وما تمثل الارصدة من النقدين سوى حيثية تعليلية لمالية العملات الورقية لا حيثية تقييدية.

الدليل الثالث: إن الروايات التي ذكرت النقدين إنما من أجل كونهما يمثلان العملة المتداولة في ذلك الزمان فلا وجه للحصر بهما، فان موضوع وجوب الزكاة هو العملة المتداولة لدى العرف في ذلك الزمان وحيث اصبحت العملة المتعارفة في هذا الزمان العملات الورقية فتكون مشمولة لعمومات واطلاقات الروايات (اليعقوبي، 88/5). ويمكننا الإشكال عليه: إن الروايات المتقدمة التي استدلت بها للقول بحصر وجوب الزكاة في النقدين هي صريحة في ان الزكاة متعلقة بالنقدين دون سواهما والمراد من النقدين الدراهم الفضية والدنانير الذهبية فلا وجه لهذا الاستظهار، ثم إن إطلاق المال والثمن في بعض الروايات مقيد بما دل على لزوم الزكاة في خصوص الدراهم الفضية والدنانير الذهبية.

الصورة الثانية: إن وجوب الزكاة في العملات الورقية أمر ولائي.

إن تعلق الزكاة ومبلغ النصاب ومقدار الإخراج إنما هو من الامور الولائية التي جعلها الشارع بيد الولي فهي من الاحكام الولائية التي تتغير تبعاً لتغير الزمان والمكان



العدد: 47
الصفحة: 19
1445 هـ / 2024 م



وتعيين الزكاة في الامور التسعة انما جعل بيد النبي ص، وولي الامر هو من يحدد الاجناس التي تكون متعلقا للزكاة بمقتضى المصلحة على اختلاف الازمان والاماكن ففي زمن النبي ص جعلها منحصرة في التسعة بمقتضى المصلحة في زمانه وولي الامر في كل زمان له ان يضع الزكاة على اي جنس يرى المصلحة في تعلقها به ومنها العملات الورقية، ويشهد لهذا الرأي قرينتان (الشيرازي، ص372):

القرينة الاولى: تصريح جملة من الروايات الواردة في الزكاة بأن النبي (صلى الله عليه و آله وسلم) وضع الزكاة في تسعة وعفى عما دونها منها: وضع رسول الله (صلى الله عليه و آله وسلم) الزكاة على تسعة وعفا عما سوى ذلك (الكليبي، 503/3، الطوسي، 2/2).

القرينة الثانية: جعل الامام امير المؤمنين علي بن ابي طالب (عليه السلام) الزكاة في الخيل كما عن محمد بن مسلم، عن زرارة عنهما جميعاً (عليهما السلام) (قالا: وضع أمير المؤمنين (عليه السلام) على الخيل العتاق الراعية في كل فرس في كل عام دينارين، وجعل على البراذين ديناراً) (الحر العاملي، 77/9) الذي يستفاد منه أن حكم الإمام (عليه السلام) هو حكم ولائي وضع بمقتضى المصلحة. ويظهر من السيد الشهيد الصدر المصير الى هذا الرأي بقوله: (ولاحظنا ما أوضحناه في بحوثنا عن الاقتصاد الإسلامي من أنّ الزكاة كمبدأ قابل للتوسعة والتطبيق على مختلف الثروات وفقاً لما يراه وليّ الأمر الشرعي... وعلى هذا الأساس يمكن لوليّ الأمر أن يضع وفقاً لصلاحيته الضريبة المذكورة) (الصدر، 1403هـ، ص231).

هنالك قولان في حكم زكاة العملات الورقية عند غير الامامية من المذاهب الأخرى (السبكي، 1977، 186/8):

القول الأول: تعلق الزكاة بالنقود الورقية كونها تمثل سندات دين قائمة مقام النقدين، يمكن صرفها بالفضة دون عسر، فمتى بلغت قيمتها نصاباً مع توفر سائر شرائط المعبرة بالزكاة تجب الزكاة فيها، وصار الى هذا القول الحنفية والمالكية.



العدد: 47
السنّة: 19
1445هـ / 2024م



ونسب الجزيري هذا القول الى الجمهور بقوله: (جمهور الفقهاء يرون وجوب الزكاة في الأوراق المالية لأنها حلت محل الذهب والفضة في التعامل ويمكن صرفها بالفضة بلا عسر، فليس من المعقول أن يكون لدى الناس ثروة من الأوراق المالية ويمكنهم صرف نصاب الزكاة منها بالفضة ولا يخرجون منها زكاة؛ ولذا أجمع فقهاء ثلاثة من الأئمة على وجوب الزكاة فيها وخالف الحنابلة) (الحريري، 1424هـ، 1/549). وتفصيل القول في زكاة العملات الورقية عند المذاهب الأخرى (ظ: لاشين، 1423هـ، 4/283، الولوي، 1416هـ، 22/169):

يرى الحنفية أن الأوراق النقدية من قبيل الدين القوي، التي يمكن صرفها فضة فوراً، فتجب فيها الزكاة فوراً.

أما المالكية فيرون أن الأوراق النقدية عبارة عن سندات بدين تقوم مقام الذهب في التعامل مع امكان صرفها فضة على الفور فتجب فيها الزكاة بالشروط المعتبرة فيها. ويرى الشافعية ان التعامل بالأوراق النقدية من قبيل الحوالة على البنك بقيمته، فيملك قيمته ديناً على البنك ويكون البنك مدين مليء مقر ومستعد للدفع حاضراً وجبت زكاة الدين في الحال.

اما الحنابلة فقد نفوا تعلق الزكاة بالأوراق النقدية إلا إذا أمكن صرفها ذهباً او فضة مع توفر سائر الشرائط المعتبرة بالزكاة فيها.

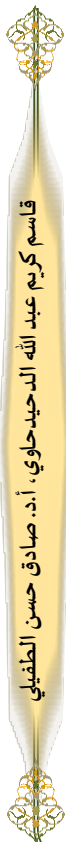
واستدل لهذا الرأي بأدلة عدة:

الدليل الاول: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ﴾ {المعارج: 24}، وقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ {التوبة: 103}. إن تعميم المال في الآيتين شامل للأوراق النقدية كونها أصبحت اهم المال وحلت محل النقدين في كل التعاملات فيشملها الحكم في الآيتين (الجعيد، ص 88).

الدليل الثاني: عن ابي سعيد الخدري ان النبي ص قال: (ليس فيما دون خمس أواقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ) (الشافعي، 1400هـ، ص 95، ابن حنبل، 1421هـ، 18/332).



العدد: 47
العدد: 19
1445هـ / 2024م



قاسم كريم عبد الله الدحيدحاوي، أ.د. صادق حسن الطنيطي

وجه الدلالة: أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) خص بالصدقة الرقة من بين الفضة وأعرض عن ذكر سواها، فلم يقل: إذا بلغت الفضة كذا ففيها كذا، ولكنه اشترط الرقة من بينها، ولا نعلم هذا الاسم في الكلام المعقول عند العرب يقع إلا عللا الورق المنقوشة ذات السكة السائرة (ابن سلام، دار الفكر، ص 541) في الناس وفي حكمها الاوراق النقدية.

الدليل الثالث: القياس، قياس العملات الورقية على النقدين وذلك لأنها تقوم بجميع وظائف النقدين حيث أصبحت مستودعا للثروة وللادخار ومقياساً للقيم وقابلة لإبراء الذمم ولاقت قبولا من الناس بعد اكتسابهم الثقة في التعامل بها سواء في الديات أو أثمان المبيعات أو المهور وغيرها (الغفيلي، 1430هـ، ص 153).
الدليل الرابع: الاجماع (العثماني، 1424هـ، ص 162).

القول الثاني: لا تجب الزكاة في العملات الورقية

استدل أصحاب هذه القول لعدم ثبوت الزكاة في العملات الورقية بقياس الاوراق النقدية على الفلوس النحاسية من جهة انهما يشتركان في ان كلا منهما ليس من الاعيان الزكوية قال الشيخ الخطيب ما نصه: (فيلزم منه عدم وجوب الزكاة فيه [النوط] قياسا على فلوس النحاس في عدم وجوب الزكاة بجامع ان كلا ليس من الاعيان الزكوية) (المكي، ص 27). ويشكل عليه: بأن هنالك عدة فروق بين الاوراق النقدية والفلوس تمنع من إلحاقها بالفلوس.

ثم وقع الخلاف في إخراجها على أي النصايين على ثلاثة أقوال: الاول: إن نصاب زكاة العملات الورقية يخرج على نصاب الذهب لعدة وجوه:

1. ان قيمة الذهب ثابتة لا تتغير بخلاف غيره كالفضة التي تغيرت قيمتها (الزحيلي،

دار الفكر، 1834/3).



العدد: 47
العدد: 19
العدد: 1445 هـ / 2024 م



2. يعدّ نصاب الذهب أقرب الأنصبة المذكورة في الزكاة، كخمس من الابل واربعين من الغنم (أوراق النقود، 327/39).

القول الثاني: يخرج نصاب زكاة العملات الورقية على نصاب الفضة وذلك لعدة

أمور:

1. إن نصاب الفضة ثابت بالروايات الصحيحة (ظ: بدائع الصنائع، 27/1).

2. ان تقدير نصاب العملات الورقية بنصاب الفضة انفع للفقراء كونه اقل من نصاب الذهب (القرضاوي، 283/1).

القول الثالث: ان المدار في تخريج نصاب زكاة العملات الورقية هو ادنى النصابين من الذهب والفضة لكونه انفع للفقراء (السدлан، ص 61) وهو ما صرح به المجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة المنعقد بتاريخ 7/2-1406/3، بنصه: (ثالثاً: وجوب زكاة الأوراق النقدية إذا بلغت قيمتها أدنى النصابين من ذهب أو فضة، أو كانت تكمل النصاب مع غيرها من الأثمان والعروض المعدة للتجارة) (ناجي، 1071/9).

وكذلك ما ورد من فتاوى اللجنة الدائمة ان نصاب العملات الورقية أدنى النصابين: (وجوب زكاتها إذا بلغت قيمتها أدنى النصابين من ذهب أو فضة، أو كانت تُكْمِلُ النِّصَابَ مع غيرها من الأثمان والعروض المُعدَّة للتِّجَارَةِ إذا كانت مملوكةً لأهل وُجُوهِها) (اللجنة الدائمة للبحوث، الرياض، 444/13).

بناء على المختار من أن العملات الورقية الاعتبارية أصبحت عملة رائجة وليست حاكية عن مال في الذمة هل تتعلق بها الزكاة بناء على التعدي من مورد النص الخاص بالذهب والفضة الى العملات الورقية وغيرها من العملات الرائجة بإلغاء خصوصية الذهب والفضة والقول بان المعتبر كونها نقود رائجة بدليل ثبوت الزكاة في النقدين بلا فرق بين كونهما مسكوكين او نقدين رائجين، فيتعدى الى العملات الورقية ويكون الحكم شاملاً لها او ان ذلك غير ممكن فلا يتعدى من مورد النص لخصوصية الذهب والفضة فلا يمكن تعدية الحكم الى العملات الورقية؟



العدد: 47
العدد: 19
1445 هـ / 2024 م

قاسم كريم عبد الله الدحيدحاوي، أ.د. صادق حسن الطنيلي

وقد ظهر من الجواب على ادلة اعتبار الزكاة في العملات الورقية ان الرأي الراجح من بين الاقوال المتقدمة هو عدم تعلق الزكاة بالعملات الورقية لخصوصية المورد من خلال ما تقدم من ادلة فضلا عن عدم نهوض ادلة القائلين بتعلق الزكاة بالعملات الورقية وقوة الادلة التي اعتمدها القائلون بعدم وجوب الزكاة في العملات الورقية.

نتائج البحث

1. اتضح أن تعلق الزكاة في النقدين المضروبين بسكة المعاملة مما لا خلاف فيه مع تحقق سائر الشرائط نعم وقع الخلاف في تحديد مقدار النصاب.
2. ظهر من خلال البحث ان هنالك خلاف في تعلق الزكاة في العملات الورقية الا ان مشهور الامامية لا تتعلق الزكاة بها وهو ما رجحه الباحث لعدم نهوض ادلة القائلين بتعلق الزكاة بها.
3. أيضاً هنالك قولان عند الجمهور الا أن المشهور عندهم لزوم الزكاة في العملات الورقية ولكن وقع الخلاف في مقدار نصابها على أقوال.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- 1- أحمد بن حنبل (ت 241هـ)، مسند / احمد بن حنبل، تج: شعيب الارنؤوط – عادل مرشد، ط 1: 1421هـ - 2001، مؤسسة الرسالة.
- 2- بحر العلوم عز الدين (تقاريرات ابحاث الشيخ الحلي حسين)، بحوث فقهية، ط 4: 1415هـ، مؤسسة المنار / إيران - قم.
- 3- البحراني يوسف (ت 1186هـ)، الحدائق الناضرة، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.



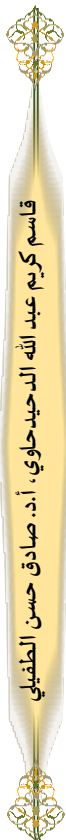
العدد: 47
العدد: 19
العدد: 1445 هـ / 2024 م



- 4- البروجردى حسين الطباطبائي (ت 1383هـ)، جامع أحاديث الشيعة، المطبعة العلمية - قم/1399هـ.
- 5- الجاوي الشيخ احمد خطيب، رفع الالتباس عن حكم الانواط المتعامل بها بين الناس، ط1: 1329هـ، مط: الترقية الماجدية .
- 6- الجزيري عبد الرحمن بن محمد (1360هـ)، الفقه على المذاهب الاربعه، ط2: 1424هـ - 2003، دارالكتب العلمية/بيروت - لبنان.
- 7- الجعيد سترين ثواب، أحكام الأوراق النقدية التجارية في الفقه الإسلامي، مكتبة الصديق، الطائف، ط 1: 1413هـ.
- 8- الجواهري حسن، بحوث في الفقه المعاصر، ط1: 1427هـ، مجمع الذخائر الإسلامية - قم.
- 9- الجواهري محمد حسن (ت 1266هـ)، جواهر الكلام، تج: عباس القوجاني، ط3: 1367ش، دار الكتب الاسلاميه.
- 10- الحائري كاظم (معاصر)، مباني فتاوى في الاموال العامة، ط1: 1428هـ - 2007، دار التفسير- ايران - قم.
- 11- الحر العاملي محمد بن الحسن (ت 1104هـ)، وسائل الشيعة، تج: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ط2: 1414هـ، مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث بقم المشرفة.
- 12- الحكيم، محسن (ت 1390هـ)، منهاج الصالحين، دارالتعارف، 1/ 420
- 13- الخوئي، ابو القاسم (ت 1413هـ) منهاج الصالحين، ط28: 1410هـ، مط: مهر- قم.
- 14- الرازي، زين الدين (ت 666هـ)، مختار الصحاح، تج: يوسف الشيخ محمد، ط5: 1420هـ - 1999، المكتبة العصرية - الدار النموزجية، بيروت - صيدا.
- 15- رشد محمد بن احمد الحفيد (ت 595هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الحديث - مصر/1425هـ - 2004.



العدد: 47
السنه: 19
1445هـ / 2024م



قاسم كريم عبد الله الدحيدحاوي، أ.د. صادق حسن الطنفي

- 16- الروحاني، محمد صادق (معاصر)، المسائل المستحدثة، ط4: 1414هـ، مؤسسة دارالكتاب/ إيران - قم .
- 17- الزحيلي، وهبة (ت1436هـ)، الفقه الاسلامي وادلته، ط4، دار الفكر سوريا - دمشق.
- 18- زهرة الحلي (ت585هـ)، غنية النزوع، تح: الشيخ إبراهيم الهادي، ط1، 1417هـ - قم، مؤسسة الامام الصادق ع.
- 19- الساعاتي، احمد بن عبد الرحمن (ت1378هـ)، الفتح الرباني لترتيب مسند الامام احمد بن حنبل الشيباني، ط2، دار احياء التراث العربي.
- 20- السبيكي، محمود محمد خطاب، ارشاد الناسك، تح: امين محمود خطاب، ط4: 1397هـ-1977، المكتبة المحمودية الشبكية.
- 21- السدلان، صالح بن غانم (معاصر)، زكاة الاسهم والسندات والورق النقدي، ط3: 1417هـ، دار بلنسية للنشر والتوزيع-المملكة العربية السعودية الرياض.
- 22- السيستاني، علي (معاصر)، منهاج الصالحين، ط1: 1414هـ، مط: مهر- قم، مكتب آية الله العظمى السيد السيستاني - قم .
- 23- الشافعي، محمد بن إدريس (ت204هـ)، المسند، دار الكتب العلمية/ بيروت - لبنان 1400هـ .
- 24- الشهيد الأول، محمد بن مكي (ت786هـ)، البيان، تح: الشيخ محمد الحسن، ط1: 1412هـ/ مدر- قم، محقق، 275 .
- 25- الشهيد الثاني، زين الدين الجبعي العاملي (ت965هـ)، مسالك الافهام، تح: مؤسسة المعارف الإسلامية، ط1: 1413هـ/ بهمن - قم، 1/ 356.
- 26- الشيرازي، ناصر مكارم (معاصر)، بحوث فقهية مهمة، ط1: 1422هـ، نسل جوان - قم.



العدد: 47
السنه: 19
2024 / 1445 هـ



زكاة العملات الورقية في الفقه الاسلامي

- 27- الشيرازي، ناصر مكارم (معاصر)، مجلة فقه اهل البيت (المسائل المستحدثة في الفقه الاسلامي)، 5-6/ 72.
- 28- الصدر، محمد باقر (ت1400هـ)، الاسلام يقود الحياة، ط2: 1403هـ - طهران، اصدار وزارة الارشاد الاسلامي.
- 29- الطوسي، محمد بن الحسن (ت460هـ)، تهذيب الاحكام، تج: السيد حسن الموسوي الخرسان ط3: 1364 ش، مط: خورشيد، دار الكتب الإسلامية - طهران.
- 30- الطوسي، محمد بن الحسن (ت460هـ)، الاستبصار، تج: السيد حسن الموسوي الخرسان، ط4: 1363ش، دار الكتب الإسلامية - طهران.
- 31- عبيد القاسم بن سلام، الاموال، نج: خليل محمد هراس، دار الفكر - بيروت.
- 32- العثماني، محمد تقي، بحوث في قضايا فقهية معاصرة، ط2: 1424هـ - 2003، دار القلم - دمشق.
- 33- الغفيلي، عبد الله بن منصور (معاصر)، نوازل الزكاة، ط1: 1430هـ - 2009، دار الميمان/الرياض - المملكة العربية السعودية.
- 34- فارس احمد بن زكريا (ت395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تج: عبد السلام محمد هارون، 1404هـ، مكتبة الإعلام الإسلامي.
- 35- الفيروز آبادي، مجد الدين (ت817هـ)، القاموس المحيط، تج: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة / بيروت - لبنان.
- 36- القرضاوي، يوسف (1444هـ)، فقه الزكاة، مؤسسة الرسالة.
- 37- الكاساني، ابو بكر بن مسعود (ت587هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط1: 1328 - 1329هـ، وصورتها كاملة: دار الكتب العلمية - بيروت.
- 38- الكليني، محمد بن يعقوب (ت329هـ)، الكافي، تج: علي أكبر الغفاري، ط5: 1363هـ/حيدري، دار الكتب الإسلامية - طهران.



العدد: 47
الصفحة: 19
1445هـ / 2024م

- 39- اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء - الرياض.
- 40- المحقق الحلي، ابو القاسم جعفر بن الحسن (ت 676هـ)، المعتمد، تح: عدة من الأفاضل / إشراف: ناصر مكارم شيرازي، مؤسسة سيد الشهداء ع، 2/ 485.
- 41- المحقق الحلي، ابو القاسم جعفر بن الحسن (ت 676هـ)، شرائع الاسلام، تح: السيد صادق الشيرازي، ط2، 1409هـ - اميرقم، انتشارات استقلال - طهران.
- 42- منتظري، حسين علي (ت 1430هـ)، كتاب الزكاة، مكتب الاعلام الاسلامي - قم.
- 43- منظور محمد بن مكرم (ت 711هـ)، لسان العرب، 1405 هـ، أدب الحوزة.
- 44- المنيع، عبد الله بن سليمان (معاصر)، الورق النقدي، ط2: 1404هـ - 1984.
- 45- موسى شاهين لاشين (1430هـ)، فتح المنعم شرح صحيح مسلم، ط1: 1423هـ - 2002، دار الشروق.
- 46- ناجي بن محمد شفيق عاصم، مجلة المجمع الفقهي (مفهوم كساد النقود الورقية)، عدد 9.
- 47- الولوي، محمد بن علي بن آدم الاثيوبي الولوي، شرح سنن النسائي، ط1، 1416هـ ، دارالمعراج.
- 48- اليزدي، محمد كاظم (ت 1337هـ)، العروة الوثقى، سنة الطبع: 1404هـ، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي - قم - إيران.



العدد: 47
السنة: 19
1445هـ / 2024م



زكاة العملات الورقية في الفقه الإسلامي